الفصل الأول

المقاربة النظرية للأونسيترال في تطوير التجارة الدولية

إن اختلاف التشريعات الوطنية وتباينها في تنظيمها للمعاملات التجارية الدولية من شأنه إشاعة القلق وعدم الاستقرار في التعامل على المستوى الدولي ، مما يعوق تدفق التجارة الدولية ويمنع ازدهارها .

فتباين الأحكام الموضوعية وقواعد التنازع التي تضعها التشريعات الوطنية من شأنه جهل أطراف العلاقات الدولية بالقواعد القانونية التي تخضع لها المعاملات مما يعرضهم - إذا ما نشب نزاع فيما بينهم - لمفاجآت تنجم عن تطبيق قواعد تنازع القوانين المختلفة نتيجة لتباين القواعد الموضوعية التي تضعها التشريعات الوطنية في تنظيمها للمعاملات التجارية الدولية واختلافها ولذلك فقد اتجهت الجهود التي تبذل على المستوى الدولي منذ زمن بعيد إلى العمل على توحيد القواعد التي تحكم المعاملات التجارية الدولية بهدف تنمية التعامل التجاري بين الدول وحماية أطراف المعاملات من المخاطر التي تنجم عن تطبيق القوانين الوطنية المختلفة.

نتطرق في هذا الفصل من خلال مبحثين نناقش في الأول نشأة الأونسيترال و علاقتها بالأمم المتحدة و المنظمات الأخرى، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى تشكيلة و اختصاص الأونسيترال في إطار مقاربة نظرية تكشف ماهية الأونسيترال عموما.

المبحث الأول

نشأة الأونسيترال و علاقتها بالأمم المتحدة و المنظمات الأخرى

زادت أهمية التجارة الدولية ، وتعقدت مشاكلها ، بحيث أصبح الاهتمام بمحاولة البحث عن حلول لمشاكلها القانونية يشغل بال الباحثين والمشرعين في مختلف الدول سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي وأصبح المجتمع التجاري الدولي ، تؤيده منظمات دولية وهيئات تجارية ، يسعى كل منها إلى خلق قواعد موحدة تحكم النشاط التجاري الدولي بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي الذي يسود في دولة من الدول ، ودون اعتبار لطبيعة النظام القانوني الذي تتبعه هذه الدول ، فهي قواعد تنبع من العرف التجاري الدولي دون اعتبار للتقسيم السائد في دول العالم إلى دول اشتراكية ودول رأسمالية ودول تطبق نظام القانون المشترك (قانون العموم) أو دول تطبق القانون المدني المشتق من القانون الروماني[1].

ونتطرق في هذا المبحث إلى نشأة الأونسيترال كهيئة عالمية تعنى بمسائل التجارة الدولية بهدف توحيد القواعد القانونية في تسيير المسائل التجارية الدولية و كذلك في وضع نماذج و نصوص معدة مسبقا تحوي مختلف المسائل التي تحتاج إلى تنظيم لتكون متاحة لكل الفاعلين الدوليين على المستوى العالمي و هذا من خلال المطلب الأول. ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى علاقة الأونسيترال بالأمم المتحدة بصفتها الهيئة المشرفة عليها و كذلك إلى علاقتها بباقي المنظمات و الهيئات الدولية الأخرى في إطار الأهداف المتوخاة من وراء ذلك كصندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و البنك العالمي أو باقي المنظمات الدولية الأخرى مثل وكالات الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية و الجهوية.

[1] محمود سمير الشرقاوي، عقود النجارة الدولية دراسة خاصة للعقد الدولي للبضائع، دار النهضة العربية ، القاهرة 1992، ص03.

المطلب الأول

نشأة الأونسيترال

لا يمكننا الجزم إلى حد القول أن قانون التجارة الدولية في مختلف الدول يعتبر موحداً بل الأدق أن نقول أنه يعتبر متشابها وإذا كانت طبيعة التجارة الدولية هي التي أدت إلى تشابه النظم القانونية التي تحكمها في مختلف دول العالم[1]، فإن هذا لا يغير من أن تطبيق قواعد قانون التجارة الدولية في كل دولة منوط بقبول السلطات المختصة لها. فقانون التجارة الدولية هو مجموعة القواعد التي تسرى على العلاقات التجارية المتعلقة بالقانون الخاص والتي تجرى بين دولتين أو أكثر ويشتمل قانون التجارة الدولية على مجموعة الاتفاقيات الدولية والعقود النموذجية والشروط العامة المبرمة في مجال العرف التجاري الدولي السائد في علاقة تجارية معينة[2].

الفرع الأول : النشأة التاريخية للأونسيترال

على الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلت على المستوى الدولي منذ سنة 1930 لتوحيد القواعد التي تحكم عقود البيع الدولي للبضائع ، والتي أسفرت عن إبرام اتفاقيتي لاهاي 1964 ، إلا أن هذه الجهود لم تحقق التوحيد المنشود لإحجام غالبية الدول على الانضمام إليهما ، فلم ينضم إلى كلا الاتفاقيتين منذ إبرامهما سوى ثمان دول هي : بلجيكا وألمانيا الاتحادية وجامبيا والمملكة المتحدة وإيطاليا ولوكسمبورج وهولندا وسان مارينو[3].

ويرجع السبب الرئيسي في إحجام غالبية الدول عن الانضمام إلى الاتفاقيتين إلى عدم الاشتراك في إعدادهما. فلم يشارك في إعداد الاتفاقيتين وصياغتهما سوى عدد محدود من

---

[1] رغم ذلك فإن الأستاذ محمود محمد صبره يشير إلى العيبان الأساسيان اللذان نتجا عن تعدد هيئات توحيد التجارة الدولية الأول أن القواعد و المعايير الموحدة التي وضعتها الهيئات السابقة مثل مؤتمر لاهاي و معهد توحيد القانون الخاص و اللجنة البحرية الدولية.و الثاني أن عضوية تلك المنظمات كانت تقتصر على الدول الغربية المتقدمة.

[2] عصام حنفي محمود قانون التجارة الدولية PDF www.pdffactory.com.

[3] حسام الدين عبد الغني الصغير، تفسير اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع , الموقع : http://www.f-law.net/law/threads/29024 , ص 03.

الدول معظمها دول أوروبية، ولذلك ساد الاعتقاد لدى غالبية الدول – وخاصة الدول النامية والدول الاشتراكية – بأن نصوص اتفاقيتي لاهاي لا تخدم سوى مصالح الدول الغربية [1].

تبذل هيئة الأمم المتحدة نشاطا واسع النطاق في مجال توحيد قانون التجارة الدولية منذ إنشاء لجنة الأونسيترال بغرض تنسيق وتوحيد قانون التجارة الدولية ، وذلك بعد أن ناقشت الجمعية العامة التقرير الذي أعدته الأمانة العامة بالاستعانة بأحد كبار أساتذة قانون التجارة الدولية وهو الفقيه الإنجليزي شميتوف Schmitthof خاصة عندما قامت بتشكيلها من خمسة أشخاص وبملاحظات بعض المنظمات الدولية التي طلب منها الرأي ويرجع الفضل لحكومة المجر في جذب الانتباه لأهمية توحيد أحكام قانون التجارة الدولية بعد أن لوحظ كثرة عدد المنظمات الدولية التي تعمل في هذا الميدان ، وانعدام التعاون والتنسيق فيما بينها، حيث طرحت حكومة المجر في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها العشرين هذا الموضوع، واقترحت ضرورة توجيه جهود الأمم المتحدة نحو توحيد أحكام قانون التجارة الدولية [2].

وبعد أن ناقشت الجمعية العامة هذا الاقتراح أحالت الموضوع إلى الأمانة العامة لإعداد تقرير في هذا الشأن . وقدم هذا التقرير في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التالية وهى الدورة الحادية والعشرين ، وبعد مناقشة الموضوع اتخذت الجمعية العامة القرار رقم 2205 بإنشاء لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (الأونسيترال) للعمل على تطوير وتنسيق وتوحيد أحكام قانون التجارة الدولية. وعقدت لجنة الأونسيترال أول دوراتها في عام 1968 لوضع خطة عملها في السنوات المقبلة ، ووقع اختيارها على عدة موضوعات لدراستها والعمل على توحيد أحكامها. وتصدر البيع الدولي للبضائع قائمة الموضوعات التي أعطتها اللجنة أولوية خاصة في عملها[3].

وكان يجب على اللجنة أن تحدد موقفها من اتفاقيتي لاهاي 1964 ، وكان أمامها الخيار بين أمرين : أن تقصر عملها على تعديل اتفاقيتي لاهاي 1964 وتطوير أحكامهما لجذب الدول إلى الانضمام إليهما ، وهو الأسلوب الذي اتبع من قبل بصدد اتفاقية نيويورك 1958 في شأن

1- محمود محمد علي صبره، تجربة الأمم المتحدة في إعداد وصياغة القوانين النموذجية بالتطبيق على قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات لسنة 1994،ورقة عمل مقدمة في مؤتمر دبي لتجارب الدول العربية في إعداد و صياغة مشروعات القوانين مقارنة بالاتجاهات الدولية الحديثة، المنعقد في دبي أيام 13 – 14 نوفمبر 2010 الإمارات العربية المتحدة . أنظر : http://www.f-law.net

2- حسام الدين عبد الغني الصغير, مرجع سابق , ص 04

3 - محمد شهاب ، أساسيات التحكيم التجاري الدولي ، مكتبة الوفاء القانونية ، ط1 القاهرة ، مصر ، 2009 ، ص18.

الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية ، أو تعمل على إعداد اتفاقية جديدة , ووضعت اللجنة في اعتبارها أن تعديل اتفاقيتي لاهاي1964 ربما لا يؤدى إلى عدول الدول عن موقفها الرافض للانضمام إليهما ، ولذلك طلبت اللجنة من السكرتير العام للأمم المتحدة إرسال اتفاقيتي لاهاي 1964 إلى حكومات الدول لاستطلاع نواياها في الانضمام إلى الاتفاقيتين وبيان موقفها [1].

وجاءت الردود توضح أن غالبية الدول ترفض الانضمام إلى الاتفاقيتين بسبب عدم اشتراكها في مراحل إعدادهما ، وانفراد عدد ضئيل من الدول معظمها دول غرب أوروبا بإعداد الاتفاقيتين وصياغتهما .

ولذلك أنشأت لجنة الأونسيترال مجموعة عمل تتكون من Jorge Barrera ومندوبي 14 دولة تمثل الاتجاهات والمذاهب السياسية والاقتصادية والقانونية المختلفة برئاسة الأستاذ المكسيكي Graf لإعداد نصوص جديدة تحل محل اتفاقيتي لاهاي 1964 ، واستغرقت اجتماعات مجموعة العمل تسع دورات سنوية أتمت فيها إعداد مشروعي اتفاقيتين. ففي سنة 1976 وفى (ULIS) أتمت مجموعة العمل وضع مشروع اتفاقية لتحل محل اتفاقية لاهاي 1964 بشأن البيع الدولي للبضائع سنة 1978 و وضع مشروع اتفاقية أخرى لتحل محل اتفاقية لاهاي 1964 بشأن تكوين عقد البيع الدولي للبضائع[2].

الفرع الثاني : تعريف الأونسيترال

في عالم يتزايد ترابطه الاقتصادي ، أصبح الكثيرون يسلمون بأهمية تحسين الإطار القانوني لتسهيل التجارة والاستثمار الدوليين ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) ، التي أنشئت بمقتضى قرار الجمعية العامة (2205) د - 21 (المؤرخ في17 كانون الأول/ ديسمبر 1966 تضطلع بدور هام في تطوير ذلك الإطار عملا بالولاية المسندة إليها في تعزيز مناسقة قانون التجارة الدولية وتحديثه تدريجيا، بإعداد صكوك تشريعية

[1] عمر سعد الله قانون التجارة الدولية النظرية المعاصرة ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، ط2 ، الجزائر، 2009 ،ص53 .

[2] حسام الدين عبد الغني الصغير , مرجع سابق , ص04

وغير تشريعية في عدد من مجالات القانون التجاري الأساسية وترويج استخدام تلك الصكوك واعتمادها[1].

وتشمل تلك المجالات تسوية المنازعات ، والممارسات التعاقدية الدولية والنقل ، والإعسار، والتجارة الإلكترونية ، والمدفوعات الدولية، والمعاملات المضمونة ، وشراء البضائع وبيعها ، ويجري التفاوض على هذه الصكوك من خلال عملية دولية تضم مشاركين متنوّعين ، منهم دول أعضاء في الأونسيترال ، ودول غير أعضاء فيها، ومنظمات حكومية دولية ، ومنظمات غير حكومية مدعوَّة. ونتيجة لهذه العملية الشاملة للجميع ، تلقى تلك النصوص قبولا واسع النطاق ، إذ تقدّم حلولا مناسبة لتقاليد قانونية مختلفة ولبلدان في مراحل مختلفة من النمو الاقتصادي.[2] وقد اعتُرف بالأونسيترال طوال السنوات التي مضت على إنشائها، بأنها الهيئة القانونية الأساسية بمنظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي .

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد عرفت لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية (UNCITRAL)[3] بما يلي :

تقرر إنشاء لجنة تسمّى لجنة القانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة ويشار إليها فيما يلي باسم اللجنة ، يكون هدفها تشجيع التنسيق والتوحيد التدريجيين للقانون التجاري الدولي.[4]

و بالتالي فلجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية "الأونسيترال" هي لجنة مكلفة بتوحيد قواعد التجارة الدولية ، و هذا التعريف المستمد من نصوص الأمم المتحدة هو تعريف غائي نظرا لقيامه على الأهداف التي يتوخاها إنشاء اللجنة.

من جهة أخرى فإن الأونسيترال تضطلع بدور هام في تطوير قانون التجارة الدولية من خلال تعزيز مناسقته و تحديثه تدريجيا، و ذلك بإعداد صكوك و اعتمادها، عبر مختلف المجالات التجارية كتسوية النزاعات، و الممارسات التعاقدية

[1] لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي : دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي موجود على الموقع :www.uncitral.org

[2] حسام الدين عبد الغني الصغير , مرجع سابق , ص 03

[3] UNITED NATION COMMISSION ON INTERNATIONAL TRADE LAW.

[4] البند الأول من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2205 المؤرخ في 1966/12/17 الجلسة العامة 1497 المتضمن إنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

الدولية، و النقل، و الإعسار، و التجارة الالكترونية ، و المدفوعات الدولية والمعاملات المضمونة ، و اشتراء البضائع و بيعها ، و يجري التفاوض على تلك الصكوك في عملية دولية تضم مشاركين دوليين متنوعين تضم أعضاء في الأونسيترال و غير أعضاء و منظمات دولية حكومية و غير حكومية ، ونتيجة لكل ذلك لقيت تلك النصوص النموذجية الموحدة قبولا واسع النطاق إذ تقدم حلولا مناسبة لتقاليد قانونية مختلفة و لبلدان في مراحل مختلفة في النمو الاقتصادي، و منذ نشأتها أعترف للأونسيترال بأنها الهيئة القانونية الأساسية بمنظومة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية[1].

المطلب الثاني

علاقة الأونسيترال بالأمم المتحدة و المنظمات الأخرى

لم يكن غريبا ، عندما فكرت هيئة الأمم المتحدة في تكوين لجنة لقانون التجارة الدولية أن تدعو الأستاذ شميتوف لتستعين به في وضع تقرير في مجال توحيد قانون التجارة الدولية وفى السنة التالية قدم هذا التقرير معتمداً على الدراسة العميقة التي أعدها الأستاذ ، وعرض التقرير لتطور قانون التجارة الدولية وأشار إلى النجاح المحدود للمحاولات المبكرة لتوحيد هذا القانون، وقد أبرز التقرير أنه لا توجد هيئة من الهيئات المهتمة بتوحيد القانون الدولي تتمتع بقبول دولي وتمثل مصالح جميع الدول على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية وسواء كانت من الدول المتقدمة أو الدول النامية مما يبرر ضرورة وجود هيئة موحدة تدعو إلى التوحيد وتتمتع بقبول دولي وانتهى الاقتراح إلى إنشاء لجنة جديدة تسمى لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية. وهي جهاز فرعي للجمعية العامة للأمم المتحدة لها علاقة مباشرة[2]

[1] أنظر : دليل الأونسيترال –حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي،ص 1. موقع : UNCITRAL.ORG

[2] محمود محمد علي صبره، تجربة الأمم المتحدة في إعداد وصياغة القوانين النموذجية بالتطبيق على قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات لسنة 1994،ورقة عمل مقدمة في مؤتمر دبي لتجارب الدول العربية في إعداد و صياغة مشروعات القوانين مقارنة بالاتجاهات الدولية الحديثة، المنعقد في دبي أيام 13 – 14 نوفمبر 2010 الإمارات العربية المتحدة. أنظر : http://www.f-law.net

معها (الفرع الأول) و كذلك تعتبر هيئة لها علاقات خاصة و متميزة مع باقي المنظمات الدولية (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : علاقة الأونسيترال بمنظمة الأمم المتحدة

بوصفها - الأونسيترال - الهيئة القانونية الأساسية المعنية بمجال القانون التجاري الدولي في منظومة الأمم المتحدة ، فهي جزء من صميم المنظومة الأممية ، وعملها وثيق الصلة بجدول أعمال الأمم المتحدة في عدد من الميادين ، بما في ذلك سيادة القانون الدولي، والتمكين القانوني للفقراء ، والأعمال التجارية ، وحقوق الإنسان ، والأهداف الإنمائية . وفي سياق سيادة القانون، أعربت اللجنة عن اقتناعها بأنَّ تعزيز سيادة القانون في العلاقات التجارية ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزّأ من جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.[1]

وفي عام 2011 أكدت اللجنة أهمية صكوكها ومواردها المرجعية لتكوين بيئة من الأنشطة الاقتصادية المستدامة المواتية لإعادة البناء في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع ووقاية المجتمعات من العودة إلى النزاع. ودعت إلى وسائل مبتكرة بشأن تفعيل الصكوك والأدوات الأخرى الصادرة عن اللجنة في مرحلة مبكرة من عمليات الإنعاش التالية لانتهاء النزاع التي تضطلع بها الأمم المتحدة وسائر الجهات المانحة ، وإلى إذكاء الوعي بعمل الأونسيترال في مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة وخارجها.[2]

ومن ثم فإنَّ المشاركة المباشرة من جانب الأونسيترال في وضع آليات التنسيق والتعاون المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بهذا الميدان هي وسيلة فعالة في تحقيق النتائج المنشودة وضمان الاعتراف بصكوك الأونسيترال واستخدامها على أوسع نطاق في البرامج ذات الصلة (مثلاً المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية).[3]

---

[1] لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي :أنشطة التنسيق(الوثيقة A/CN.9 / 749 ، الفقرة 9) الدورة الخامسة والأربعين للجنة 2012. موجود على الموقع: www.uncitral.org

[2] دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، الأمم المتحدة فيينا 2012، ص23 .

[3] د: عمر سعد الله ، مرجع سايق, ص 81.

الفرع الثاني : علاقة الأونسيترال مع المنظمات الأخرى

من الجوانب الهامة في الولاية المسندة إلى الأونسيترال تنسيق أعمال المنظمات الناشطة في ميدان القانون التجاري الدولي داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بغية تشجيع التعاون فيما بينها، وتجنّب ازدواجية الجهود، وتعزيز الكفاءة والاتساق والتماسك في تحديث القانون التجاري الدولي ومناسقته. وفي السنوات الأخيرة، تزايد عدد الهيئات التي تتولى وضع القواعد وصوغ النصوص القانونية في مجالات القانون التي تمسّ التجارة الدولية، مما يزيد من أهمية وظيفة الأونسيترال التنسيقية.

وتنفيذا لولايتها، تحافظ الأونسيترال على صلات وثيقة بالمنظمات الدولية والإقليمية ، الحكومية منها وغير الحكومية ، التي تشارك بنشاط في أعمال الأونسيترال وفي ميدان القانون التجاري الدولي، بغية تسهيل تبادل الأفكار والمعلومات. وتمثّل الأونسيترال، من خلال أمانتها، في اجتماعات تلك المنظمات وتتابع أعمالها فيما يتصل منها بالمواضيع المندرجة في برنامج عمل الأونسيترال وتشارك فيها بنشاط [1]. وتشمل تلك المنظمات :مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص(اليونيدروا)[2] واللجنة البحرية الدولية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للجمارك ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ، ومنظمة التجارة العالمية.[3]

وحرصا منها على تنفيذ ولايتها ، تحتفظ الأونسيترال بعلاقات وثيقة مع العديد من المنظمات التي تشارك مشاركة فعالة في برنامج عمل الأونسيترال في مجال القانون التجاري الدولي ، وذلك من أجل تسهيل تبادل الأفكار والمعلومات. وتكون الأونسيترال ممثلة في

---

[1] د: نفس المرجع , ص 244.

[2] محمود محمد علي صبره، تجربة الأمم المتحدة في إعداد وصياغة القوانين النموذجية بالتطبيق على قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات لسنة 1994،ورقة عمل مقدمة في مؤتمر دبي لتجارب الدول العربية في إعداد و صياغة مشروعات القوانين مقارنة بالتجاهات الدولية الحديثة، المنعقد في دبي أيام 13 – 14 نوفمبر 2010، الإمارات العربية المتحدة. أنظر : http://www.f-law.net

[3] دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، الأمم المتحدة فيينا 2012 ، ص03.

اجتماعات تلك المنظمات من خلال أمانتها ، وهي تتابع بنشاط أعمالها وتشارك فيها كلما انصبت على مواضيع تتعلق ببرنامج عمل الأونسيترال ومن هذه المنظمات نذكر:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص
- منظمة الدول الأمريكية
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
- المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا)
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- البنك الدولي
- منظمة التجارة العالمية
- المنظمة البحرية الدولية
- جمعية التمويل التجاري
- الرابطة الدولية لنقابات المحامين
- غرفة التجارة الدولية
- الرابطة الدولية لأخصائيي إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس (الإنسول)[1]

ولمساعدة اللجنة في مهمتها في رصد الأنشطة والتطوّرات في القانون التجاري الدولي، تُعِدّ الأمانة استقصاءات عامة لأنشطة المساعدة التشريعية والتقنية التي تضطلع بها منظمات أخرى ذات صلة بالقانون التجاري الدولي، وكذلك تعدّ تقارير معمّقة عمّا تقوم به المنظمات من أنشطة بشأن مواضيع منفردة تتعلق بالقانون التجاري الدولي. وخلال دورات الأونسيترال السنوية، تُتاح للمنظمات الدولية الناشطة في ميدان القانون التجاري الدولي الفرصة لعرض تقارير رسمية وغير رسمية عن أنشطتها. ومن ضمن الجوانب الأخرى لوظيفة التنسيق تضطلع الأونسيترال بأعمال مثل إجراء الدراسات وتنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية والوطنية في مجال القوانين التجارية الموحدة بالاشتراك مع منظمات دولية أخرى

[1] عمر سعد الله , مرجع سابق ، ص28.

(حكومية وغير حكومية): مثل القوانين الخاصة ببيع البضائع, التحكيم و التجارة الالكترونية.....الخ [1].

ومن الأمثلة على ذلك دراسة استقصائية أعِدّت بالتعاون مع اللجنة دال التي تُعرف الآن باسم لجنة التحكيم التابعة للرابطة الدولية لنقابات المحامين، لرصد تنفيذ اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها في القوانين الوطنية؛ وسلسلة من الندوات القضائية بشأن الإعسار عبر الحدود، بالاشتراك مع الرابطة الدولية لأخصائيي إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس (الإنسول) ومنذ عام 2007 ، مع البنك الدولي؛ وأعدّت ورقة بالاشتراك بين أمانتي الأونسيترال واليونيدروا والمكتب الدائم لمؤتمر لاهاي، بمساعدة خبراء خارجيين، تضمّنت مقارنة وتحليلاً بخصوص السمات الرئيسية في الصكوك الدولية ذات الصلة بالمعاملات المضمونة [2].

كما اضطلعت الأونسيترال أيضا بأعمال لاستحداث معايير دولية مشتركة ومنها على سبيل المثال مع البنك الدولي في مجالي قانون الإعسار وقانون المعاملات المضمونة كما أعدّت منشورات بالتعاون مع منظمات أخرى، مثل أمانة الكومنولث لتوضيح أحكام الموضوعية ومختلف الجوانب التقنية لإدراج أيِّ نص من نصوص الأونسيترال في النظم القانونية المحلية المعروفة باسم "مجموعة وثائق الانضمام"[3].

وهنا يحق للأونسيترال و عند الاقتضاء ، التوصية باستخدام أو اعتماد صكوك ذات صلة بالقانون التجاري الدولي وضعتها منظمات أخرى. فعلى سبيل المثال، شجّعت الأونسيترال انضمام الدول على أوسع نطاق ممكن إلى اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها نيويورك1958 وكذلك التصديق على الاتفاقية الأوروبية بشأن التحكيم التجاري الدولي جنيف1961 كما أوصت باستخدام عدد من النصوص التي أعدّتها غرفة التجارة الدولية، بما فيها القواعد الدولية لتفسير المصطلحات التجارية (إنكوترمز) ومسرد المصطلحات التجارية الدولية والأعراف والممارسات الموحّدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية وقواعد الممارسات الضامنة

[1] محمد شهاب ،مرجع سابق , ص18.
[2] لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي : دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مرجع سابق.
[3]: دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مرجع سابق، ص25.

الدولية والقواعد الموحّدة لسندات ضمان العقود والصيغة المنقحة من القواعد الموحّدة للكفالات المستحقة عند الطلب وأوصت أيضا باستخدام مبادئ اليونيدروا بشأن العقود التجارية الدولية , وهناك عدّة منظمات أخرى أوصت باعتماد نصوص الأونسيترال وأيّدت ذلك[1].

[1] عمر سعد الله , مرجع سابق ، ص31

المبحث الثاني

تشكيلة و اختصاص الأونسيترال

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ولدى إنشاءها سلمت الجمعية العامة بأن التفاوتات في القوانين الوطنية التي تنظم التجارة الدولية تضع عوائق أمام تدفق التجارة الدولية ، واعتبرت أن اللجنة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمم المتحدة القيام بدور أنشط في تقليل هذه العوائق وإزالتها للعضوية فيها.

المطلب الأول

تشكيلة الأونسيترال

يُختار أعضاء الأونسيترال من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويمثلون دولا ذات تقاليد قانونية مختلفة ومستويات مختلفة من النمو الاقتصادي . وكانت عضوية الأونسيترال تضم في الأصل 29 دولة ، ثم وسّعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1973إلى 36 دولة ، ومرة أخرى في عام 2002 إلى 60 دولة. وجاء ذلك التوسيع تجسيدا لازدياد مشاركة ومساهمة دول غير الدول الأعضاء آنذاك ، وأفضى هذا إلى تنشيط الاهتمام ببرنامج عمل الأونسيترال الموسّع[1] .

الفرع الأول : العضوية في الأونسيترال

إنَّ الدول الأعضاء الستين في عضوية الأونسترال تضم 14 دولة أفريقية ، و 14 دولة آسيوية ، و 8 دول من أوروبا الشرقية ، و 10 دول من أمريكا اللاتينية والكاريبي ، و 14 من دول أوروبا الغربية والدول الأخرى . وتنتخب الجمعية العامة أعضاء اللجنة لمدة ست

[1] محمد شهاب , مرخع سابق, ص 19

سنوات، وتنتهي مدة ولاية نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات وتطبيقاً لقاعدة عامة ، تُعقد الانتخابات قبيل نهاية السنة التي تسبق السنة التي تنتهي فيها مدة العضوية [1].

أمَّا موعد الانتهاء الفعلي فهو اليوم الذي يأتي مباشرة قبل اليوم الذي تبدأ فيه دورة اللجنة المزمع عقدها في تلك السنة[2].

وفي الأحوال النمطية، تناقش مسألة العضوية قبل الانتخاب ضمن مختلف التجمعات الإقليمية، التي لدى كل منها عدد محدّد من المقاعد في اللجنة ، وتقدّم الدول الأعضاء ترشيحاتها عن طريق بعثاتها الدائمة، بالتواصل مع رؤساء المجموعات الإقليمية التي تنتمي إليها. ولا يترتّب على العضوية أيُّ مساهمة مالية إضافية، لأنَّ الأونسيترال لجنة دائمة في الجمعية العامة، وأمانتها جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة. ولكنّ أمانة الأونسيترال لا تشارك في انتخاب أعضاء اللجنة.و يُنظّم عمل الأونسيترال ويُضطلع به على ثلاثة مستويات.المستوى الأول هو الأونسيترال ذاتها، التي كثيراً ما يشار إليها باسم "اللجنة"، وهي تقوم بعملها من خلال عقد دورة عامة سنوية. والمستوى الثاني هو الأفرقة العاملة الحكومية الدولية، التي تقوم أساساً بصوغ المواضيع المتعلقة ببرنامج عمل الأونسيترال؛ أمَّا المستوى الثالث فهو الأمانة ، التي تساعد اللجنة و الأفرقة العاملة على التحضير لعملها وتسييره[3].

تضطلع الأونسيترال بعملها في دورات سنوية تُعقد بالتناوب بين نيويورك وفيينا. وعادةً ما يتضمّن عملُ هذه الدورات وضعَ واعتماد الصيغ النهائية لمشاريع النصوص التي تحيلها الأفرقة العاملة إلى اللجنة ، والنظرَ في التقارير المرحلية من الأفرقة العاملة عن سير مشاريعها ، واختيارَ المواضيع الرئيسية للأعمال في المستقبل أو لمواصلة البحث، وتقديمَ تقارير عن أنشطة التعاون والمساعدة التقنية وتنسيق العمل مع منظمات دولية أخرى، ورصدَ التطوّرات الحاصلة في مجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال نظام

[1] لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي : دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مرجع سابق، ص3.
[2] محمد شهاب ، مرجع سابق ص19.
[3] لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي : دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مرجع سابق، ص5.

"كلاوت"وحالة نصوص الأونسيترال القانونية وترويجها ، والنظرَ في قرارات الجمعية العامة بشأن عمل الأونسيترال؛ والمسائل الإدارية.[1]

ويضمّ مكتبُ اللجنة رئيساً وثلاثة نواب للرئيس ومقرِّرا، وتنتخبه الدولُ الأعضاء في بداية كل دورة سنوية، ويؤدي مهامه حتى بداية الدورة السنوية التالية.

ويمثل المكتبُ كلاً من المناطق الجغرافية الخمس التي ينتمي إليها أعضاءُ اللجنة, وإلى جانب الدول الأعضاء في الأونسيترال، تدعى الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية (الحكومية الدولية منها وغير الحكومية) التي لديها خبرة في المواضيع قيد المناقشة، إلى حضور دورات الأونسيترال السنوية ودورات أفرقتها العاملة بصفة مراقبين [2].

وتتّخِذ القراراتِ في اللجنة الدولُ الأعضاء فيها. أمَّا الآراء التي تدلي بها الدولُ غير الأعضاء والمنظمات المشاركة بصفة مراقب فهي من أجل أن تستفيد منها الدول الأعضاء ، التي يجوز لها أن تأخذ هذه الآراء في حسبانها عند تقرير مواقفها بشأن المسائل المزمع اتخاذ قرارات بشأنها. والممارسة المتّبعة منذ أمد طويل في اللجنة هي التوصّل إلى اتخاذ القرارات بتوافق الآراء [3]. وفي عام 2010 اعتمدت اللجنة رسميا هذه الممارسة الإجرائية ، عاقدة العزم على وجوب اتخاذ قراراتها بتوافق الآراء، قدر الإمكان؛ وفي حال عدم التوصّل إلى توافق الآراء فينبغي إذ ذاك أنْ تتّخذ القرارات بالتصويت، وفقاً لما تنص عليه المواد ذات الصلة من النظام الداخلي للجمعية العامة, وتُعِدّ أمانة الأونسيترال تقريرا عن وقائع دوراتها السنوية ، تعتمده الأونسيترال رسميا لتقديمه إلى الجمعية العامة. ووفقا للقرار المنشئ للأونسيترال ، يُقدَّم التقرير السنوي أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لإبداء تعليقات عليه.[4]

---

[1] محمد شهاب ، مرجع سابق , ص21 .
[2] محمد شهاب , مرجع سابق , ص 23.
[3] البند الأول من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2205 المؤرخ في 1966/12/17 الجلسة العامة 1497 المتضمن إنشاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.
[4] انظر تشكيل الأونسيترال على موقع المنظمة :www.uncitral.org

الفرع الثاني : الأفرقة العاملة قي الأونسيترال

عادة ما تسند الأعمالُ التحضيرية الموضوعية بشأن المواضيع الرئيسية التي يتناولها برنامج عمل الأونسيترال إلى أفرقة عاملة تعقد عموماً دورة واحدة أو دورتين في السنة . وتقدّم إلى اللجنة تقاريرَ عن سير أعمالها. وتضمّ الأفرقة العاملة حاليا جميع الدول الأعضاء في الأونسيترال. ومتى أسند موضوع ما إلى فريق عامل، يُترك ذلك الفريق عادة لكي ينجز مهمته الموضوعية دونما تدخّل من اللجنة، إلا إذا التمس منها توجيهات أو طلب إليها اتخاذ قرارات معيّنة فيما يتعلق بأعماله. ومن ذلك مثلاً توضيح الولاية المسندة إلى الفريق العامل بخصوص موضوع معيّن أو الموافقة على محدّدات إطارية مستمدّة من السياسة العامة بشأن نص معيّن. وفي كل دورة من دورات الأفرقة العاملة، تختار وفودُ الدول ا لأعضاء رئيسا ومقرّرا من بينها .[1]

وتتألف أمانة كل فريق عامل من موظفين من أمانة الأونسيترال. وتتولى الأمانة المسؤولية عن إعداد ورقات عمل لاجتماعات الفريق العامل وتوفير الخدمات الإدارية له، وتقديم تقارير عن دوراته. وفي نهاية كل دورة للفريق العامل، ينظر الفريق في تقريره عن تلك الدورة ويعتمده رسميا، لكي يُعرَض على الأونسيترال في دورتها السنوية. وفي عدّة مناسبات حينما كانت تتقاطع فيها المواضيع التي تنظر فيها أفرقة عاملة مختلفة، عُقدت دورات مشتركة للتنسيق بين الأعمال وضمان الاتساق فيها. تُنشَر وثائق دورات الأونسيترال السنوية ودورات الأفرقة العاملة في الموقع الشبكي الخاص بالأونسيترال، وتتاح الوثائق بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست[2].

وييسَّر عملُ الدورات بتوفير ترجمة فورية بجميع اللغات الرسمية الست. وتجري المناقشات بطريقة رسمية، إذ يتيح رئيس الجلسة للوفود فرصة للتكلم. ويعود للدول الأعضاء أمر البتّ في مسألة حجم وتكوين الوفود من الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في الدورات السنوية وفي الأفرقة العاملة؛ وهما قد يتغيران تبعا للموضوع قيد النظر. وعادةً ما تضمّ وفود الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء

[1] محمد شهاب ، مرجع سابق , ص21.
[2] حسام الدين عبد الغني الصغير, مرجع سابق , ص 07

مسؤولين حكوميين أو أكاديميين أو خبراء أو محامين من القطاع الخاص. كما تضمّ عادةً الوفود من المنظمات الحكومية الدولية المدعوّة موظفين من تلك المنظمات. أمَّا وفود المنظمات غير الحكومية المدعوّة فتقتصر على خمسة ممثلين، وعادةً ما تضمّ أكاديميين أو محامين من القطاع الخاص أو خبراء آخرين. وتظل عضوية بعض الوفود ثابتة نسبيا طوال مدة أيِّ مشروع، في حين قد تتغيّر عضوية وفود أخرى من اجتماع إلى آخر[1] .

ولتسهيل صوغ النصوص التشريعية، وخصوصاً لتحديد مسائل المصطلحات والترجمة وتسويتها تحقيقا للتطابق بين الصيغ اللغوية المختلفة، كثيرا ما تُعقد اجتماعات لفريق صياغة اقترانا بدورة الأونسيترال السنوية ودورات الأفرقة العاملة. ويُدعى أعضاء الوفود والمراقبون من مجموعات اللغات الرسمية الست إلى المشاركة في هذه الاجتماعات إلى جانب موظفي الأمانة المعينين ومحرّري الأمم المتحدة ومترجميها المسؤولين عن الصك قيد المناقشة.

المطلب الثاني

اختصاص الأونسيترال

تمثل شعبة القانون التجاري الدولي، التابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة ، أمانة الأونسيترال. وقد نُقلت الشعبة ، التي كانت توجد أصلا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ، إلى مكتب الأمم المتحدة بفيينا في أيلول/سبتمبر 1979 ، مع بقائها رسميا جزءا من مكتب الشؤون القانونية في نيويورك . ويضم موظفو الشعبة الفنيون عددا قليلا من المحامين المؤهّلين من مختلف البلدان والأعراف القانونية ، ويقوم مدير الشعبة بمهمة أمين الأونسيترال.

[1] لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي : دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي , مرجع سابق، ص8.

الفرع الأول : الاختصاص التشريعي في مجال التجارة الدولية

لمساعدة الأونسيترال في عملها ، تضطلع الأمانة بمجموعة متنوعة من المهام ، تتضمّن إعداد دراسات وتقارير ومشاريع نصوص بشأن المسائل التي يجري النظر في إمكانية إدراجها مستقبلا في برنامج العمل ، وإجراء بحوث قانونية ، وصياغة وتنقيح ورقات العمل والنصوص التشريعية المتعلقة بالمسائل المدرجة أصلا في برنامج العمل ، وإعداد تقارير عن اجتماعات اللجنة و الأفرقة العاملة ، وتقديم مجموعة من الخدمات الإدارية إلى الأونسيترال و أفرقتها العاملة. ويمكن أن تلتمس الأمانة عونا من خبراء خارجيين من تقاليد قانونية مختلفة لكي يساعدوها في إعداد أعمالها ، فتجري مشاورات مخصصة مع أفراد منهم أو تعقد اجتماعات الأفرقة خبراء في ميدان معيّن ، حسب الاقتضاء [1].

وتضمّ تلك الأفرقة أساتذة جامعيين ومحامين ممارسين وقضاة ومصرفيين ومحكّمين وأعضاء في منظمات دولية وإقليمية ومهنية مختلفة, و تضطلع الأونسيترال بالولاية المسندة إليها، من خلال :

- تنسيق أعمال المنظمات الناشطة في ميدان القانون التجاري الدولي، وتشجيع التعاون بينها.

- الترويج لمشاركة أوسع في الاتفاقيات الدولية القائمة، ولقبول أوسع للقوانين النموذجية والموحّدة الحالية.

- إعداد اتفاقيات دولية وقوانين نموذجية وقوانين موحّدة جديدة أو الترويج لاعتمادها، والترويج لتقنين المصطلحات والأحكام والأعراف والممارسات المتعلقة بالتجارة الدولية ولتوسيع نطاق قبولها، بالتعاون مع المنظمات العاملة في هذا الميدان عند الاقتضاء.

- ترويج السبل والوسائل التي تكفل تفسير الاتفاقيات الدولية والقوانين الموحّدة في ميدان القانون التجاري الدولي وتطبيقها بصورة موحّدة؛

[1] انظر الموقع الشبكيwww.uncitral.org/uncitral/ar/about/origin.htm

- جمع وتعميم المعلومات عن التشريعات الوطنية والتطورات القانونية الحديثة، بما فيها السوابق القضائية في ميدان قانون التجارة الدولية.

- إقامة تعاون وثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والحفاظ على ذلك التعاون.

- الحفاظ على صلات مع سائر هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية بالتجارة الدولية.

- اتخاذ أيِّ تدابير أخرى قد تراها مفيدة لأداء وظائفها[1] .

وفي عدّة مناسبات، لم يضطلع فريق عامل بالإعداد الموضوعي لأحد النصوص، بل تولت الأمانة ذلك ، بالتشاور مع خبراء . فعلى سبيل المثال ، اضطلعت الأمانة ، بالتشاور مع خبراء في ميدان التحكيم ، بإعداد مشروع أوّلي لقواعد التحكيم في عام 1976 ، مع التعليقات عليه ، ثمّ عُرض على اللجنة وبعد ذلك نقحته الأمانة على ضوء مداولات اللجنة. كذلك أعدّت الأمانة مشاريع فصول من الدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص ، ثم راجعتها اللجنة واعتمدتها . واتّبع نهجٌ مماثل بخصوص دليل الأونسيترال العملي بشأن التعاون في مجال الإعسار عبر الحدود 2009 ، وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود : المنظور القضائي 2011 ، وتعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية : المسائل القانونية الخاصة باستخدام طرائق التوثيق والتوقيع الإلكترونية على الصعيد الدولي 2007[2].

كما اعتمدت اللجنة ، في دورتها الأولى المنعقدة في عام 1968 ، وبعد النظر في عدد من اقتراحات الدول الأعضاء ، تسعة مجالات موضوعية كأساس لبرنامج عملها هي : بيع البضائع الدولي ، والتحكيم التجاري الدولي ، والنقل ، والتأمين والمدفوعات الدولية ، والملكية الفكرية والقضاء على التمييز في القوانين التي تمسّ التجارة الدولية ، والوكالة ، والتصديق القانوني على الوثائق[3].

ولم تأخذ اللجنة ببعض هذه المواضيع ، ومن ذلك على سبيل المثال التأمين والقضاء على التمييز في القوانين التي تمسّ التجارة الدولية ، والوكالة ، والتصديق القانوني على

[1] محمد شهاب , مرجع سابق , ص18.
[2] محمود محمد علي صبره ، تجربة الأمم المتحدة في إعداد و صياغة القوانين النموذجية أنظر الموقع الشبكي : http://www.f-law.net/law/threads
[3] عمر سعد الله , مرجع سابق , ص 68.

الوثائق . وقد أعطيت الأولوية في البداية لبيع البضائع الدولي والتحكيم التجاري الدولي والمدفوعات الدولية. ثم أضيفت في وقت لاحق موضوعات أخرى مثل عقود التمويل التجاري ، والنقل ، والتجارة الإلكترونية ، و الاشتراء ، والتوفيق التجاري الدولي ، والإعسار، والمصالح الضمانية ، وتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، والتمويل البالغ الصغر.[1]

كما نظرت اللجنة ، منذ دورتها الأولى ، في برنامج عملها ونقحته في عدد من المناسبات تبعا للتطوّرات الجديدة في التكنولوجيا، والتغيرات في الممارسات المتّبعة في الأعمال التجارية، والاتجاهات والتطوّرات الدولية والأزمات الاقتصادية والمالية، وغيرها من القوى التي تؤثر في التجارة الدولية وترسم معالمها.

كما يمكن تقديم مقترحات للنظر في مواضيع جديدة بعدد من السبل: فقد تقدّمها الحكومات مباشرة إلى اللجنة مثل الاقتراح المتعلق بالأعمال المقبلة في مجال قانون الإعسار في عام 1999 أو يمكن أن تنبثق من مشاورات مع منظمات دولية مختلفة مع اللجنة البحرية الدولية مثلا بشأن نقل البضائع الدولي أو من ملتقيات وندوات وحلقات دراسية خاصة مثل المؤتمر المعني بالقانون التجاري الدولي لعام 1992 ، والندوة المعقودة في عام 1994 حول الإعسار عبر الحدود ، ويوم اتفاقية نيويورك لعام 1998 ، ومختلف الندوات عن النقل، ومشاريع البنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص ، والاحتيال التجاري الدولي ، والمعاملات المضمونة ، وتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، أو يمكن أن تنبثق كمسائل ذات صلة بمواضيع كانت تناقش من قبلُ في الأفرقة العاملة على سبيل المثال ، استبينت الحاجة إلى نص يتعلق بالتوقيعات الإلكترونية أثناء وضع القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، واستبينت إمكانية وضع أحكام نموذجية بشأن مشاريع البنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص أثناء وضع الدليل التشريعي بشأن ذلك الموضوع[2].

[1] [1] لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي : دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مرجع سابق، ص11.

[2] انظر الموقع الشبكيwww.uncitral.org/uncitral/ar/about/origin.htm

وقد تستمدّ مواضيع أيضاً من الخبرة المكتسبة في تنفيذ وتطبيق نص موجود حالياً ، مما قد يُلمح إلى ضرورة تنقيح ذلك النص ، أو إلى مواصلة تطوير النصوص التفسيرية المصاحبة لذلك النص ، ومن ذلك مثلاً إعداد دليل اشتراع ، في حالة القوانين النموذجية.

ولدى النظر فيما إذا كان ينبغي إضافة مواضيع معينة إلى البرنامج، أخذت في الاعتبار عوامل مثل أهميتها على النطاق العالمي ، ووجود اهتمام خاص بها لدى البلدان النامية ، وتطوّرات التكنولوجيا ، وتغيُّر الاتجاهات في الممارسات التجارية.

ورأت اللجنة في البداية أنَّ من غير المرجَّح أن يفضي النظر في بعض المواضيع المندرجة حاليا في البرنامج إلى نص قانوني متّفق عليه ومتناسق. ولكن حدثت تطوّرات في قوانين وممارسات التجارة الدولية ، وكذلك نجحت الأونسيترال في إنجاز أعمال بشأن مواضيع ذات صلة ، وهذا ما دفع إلى المطالبة بإعادة النظر في تلك المواضيع ، وجعل وضع نصوص قانونية أمرا ممكنا مثل مناسقة القوانين الوطنية المتعلقة بالإعسار والمعاملات المضمونة . وتركت جوانبُ من مواضيع أخرى تندرج عموما ضمن نطاق ولايات مسندة لمنظمات دولية متخصّصة ، مثل موضوع الملكية الفكرية لكي تعالج في أعمال تتمّ بالتنسيق معاً[1].

الفرع الثاني : الأساليب التشريعية للأونسيترال

أصدرت الأونسيترال عدَّة أنواع مختلفة من النصوص التشريعية , اتفاقيات قوانين نموذجية ، أدلة و توصيات تشريعية ، أحكام نموذجية ، إعلانات تفسيرية، وضع الصيغة النهائية للنصوص التشريعية واعتمادها ، أدلة الممارسة العملية و المعلومات الأحرى .

[1] محمد شهاب , مرجع سابق ص28

أولا - الاتفاقيات :

الاتفاقيـــة معاهـــدة متعـــددة الأطـــراف تهـــدف إلـــى توحيـــد القـــانون فـــي الـــدول الأطـــراف فيهـــا عـــن طريـــق إرســـاء التزامـــات دوليـــة يجـــب علـــى الدولـــة الطـــرف فـــي الاتفاقيـــة الالتـــزام بهـــا. ومـــن ثـــم، يجـــب علـــى الـــدول التـــي تعتمـــد اتفاقيـــة مـــا أن تـــودع رســـميا صـــكا ملزمـــا بالتصـــديق عليهـــا أو الانضـــمام إليهـــا لـــدى المـــودع لديـــه (فـــي حالـــة الاتفاقيـــات التـــي تعـــدها الأونســـيترال، الأمـــين العـــام للأمـــم المتحـــدة صـــكَّ تصـــديق أو انضـــمام ملزمـــاً. وعادة ما يكون بدء نفاذ الاتفاقية متوقفا على إيداع عدد أدنى من صكوك التصديق[1] .

وكثيـــرا مـــا تســـتخدم الاتفاقيـــة عنـــدما يكـــون الهـــدف المنشـــود هـــو بلـــوغ درجـــة عاليـــة مـــن تناســـق القـــوانين فـــي الـــدول المشـــاركة، ممـــا يقلـــل مـــن حاجـــة الأطـــراف إلـــى القيـــام ببحـــوث عـــن قـــانون دولـــة طـــرف أخـــرى. والقصـــد مـــن الالتـــزام الـــدولي الـــذي تتعهـــد بـــه تلـــك الدولـــة عنـــد اعتمادهـــا الاتفاقيـــة هـــو تـــوفير ضـــمان بـــأن يكـــون قـــانون تلـــك الدولـــة متوافقـــا مـــع أحكـــام تلـــك الاتفاقيـــة، وإذا تعـــذر تحقيـــق درجـــة عاليـــة مـــن التناســـق أو كـــان تحقيـــق درجـــة أكبـــر مـــن المرونـــة مستصـــوبا ومناســـباً للموضـــوع قيـــد النظـــر، فـــيمكن حينهـــا اســـتخدام أسلوب مختلف للمناسقة[2].

ومـــن ذلـــك مـــثلا إعـــداد قـــانون نمـــوذجي أو دليـــل تشـــريعي. وتتـــيح الاتفاقيـــات قلـــيلا مـــن المرونـــة للـــدول التـــي تعتمـــدها، باســـتثناء مـــا تســـمح بـــه مـــن إبـــداء تحفظـــات أو إصـــدار إعلانـــات. لكـــنّ الاتفاقيـــات التـــي تتفـــاوض عليهـــا الأونســـيترال لا تســـمح عمومـــاً بإبـــداء تحفظـــات أو إصـــدار إعلانـــات، أو تســـمح بهـــا فـــي نطـــاق محـــدود جـــدا فحســـب . وفـــي بعـــض الحـــالات، تكـــون إمكانيـــة إبـــداء تحفـــظ أو إصـــدار إعـــلان حـــلا توفيقيـــا يمكّـــن بعـــض الـــدول مـــن أن تصـــبح طرفـــا فـــي الاتفاقيـــة مـــن دون أن تلتـــزم بالامتثـــال للحكـــم الـــذي يتناولـــه التحفظ أو الإعلان[3].

---

[1] محمود محمد علي صبره ، تجربة الأمم المتحدة في إعداد و صياغة القوانين النموذجية أنظر الموقع الشبكي : http://www.f-law.net/law/threads

[2] عمر سعد الله , مرجع سابق , ص 50-51.

[3] : دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي , مرجع سابق، ص14.

ثانيا - القوانين النموذجية :

القانون النموذجي هو نص تشريعي توصى الدول بتشريعه ليكون جزءا من قوانينها الوطنية ، والقانون النموذجي هو أداة مناسبة لتحديث القوانين الوطنية و مناسقتها عندما يُتوقع أن ترغب الدول مستقبلا في إدخال تعديلات على نصه النموذجي أو أن تحتاج إلى ذلك من أجل التواؤم مع المتطلبات المحلية، التي تختلف من نظام قانوني إلى آخر، أو عندما لا يكون التوحيد التام ضروريا أو غير مرغوب فيه [1]. وتتم عملية توحيد فانون التجارة الدولية من حلال تولي هيئات دولية إعداد مشاريع قوانين نموذجية تخص مسائل في هذا القانون كي تستفيد منها لاحقا أثناء إعداد تشريعاتها التجارية وهو أسهل من التفاوض على نص يتضمّن التزامات لا يمكن تغييرها، وهي أن تجعل القانون النموذجي أيسر قبولا من اتفاقية تتناول الموضوع ذاته. ورغم هذه المرونة، وتعزيزا لاحتمال التوصل إلى درجة مُرضية من التوحيد ، وتوفيرا لليقين بشأن مدى ذلك التوحيد، تشجَّع الدول على إدخال أقل قدر ممكن من التغييرات عندما تُدرِج قانونا نموذجيا في نظامها القانوني[2].

عموما ، تقوم الأونسيترال بوضع الصيغ النهائية للقوانين النموذجية واعتمادها في دورتها السنوية، خلافا لاعتماد الاتفاقية ، الذي يقتضي عقد مؤتمر دبلوماسي. وهذا العامل يجعل تكلفة إعداد القانون النموذجي أقل من تكلفة إعداد الاتفاقية، إلا إذا اعتمدت الاتفاقية من جانب الجمعية العامة، التي تؤدي في تلك الحالة وظيفة المؤتمر الدبلوماسي، مثلما كان الحال بشأن معظم الاتفاقيات التي أعدّتها الأونسيترال مؤخرا ، وقد أرفقت القوانين النموذجية بنص " دليل اشتراع " يقدّم معلومات خلفية ومعلومات إيضاحية أخرى لمساعدة الحكومات والمشرِّعين على استخدام نص القانون. وتتضمّن أدلة الاشتراع على سبيل المثال معلومات تساعد الدول على أن تنظر في ماهية أحكام القانون النموذجي التي قد يتعيّن تغييرها لمراعاة ظروف وطنية معيّنة ، إن وجدت تلك الأحكام كما تتضمّن معلومات تتعلق بمناقشات الفريق العامل بشأن الخيارات والاعتبارات ذات الصلة بالسياسة

[1] مذكرة إيضاحية من أمانة الأونسيترال بشأن القانون النموذجي لتحكيم الدولي ,مجلد 16 , 1985.
[2] عمر سعد الله , مرجع سابق , ص 112.

العامة ، وأمورا قد تكون ذات صلة بموضوع القانون النموذجي وإن لم يتناولها نص القانون النموذجي[1].

من خلال مجموعة القوانين النموذجية التي أعدّتها الأونسيترال ، فإنَّ المقارنة بين نصين ، قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي 1985 وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية 1996 ، من شأنها أن توضح الكيفية التي يمكن بها مواءمة صيغة القانون النموذجي مع الموضوع قيد النظر ومع درجة المرونة التي ينشدها صائغوه. فالقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، الذي يمكن وصفه بأنه صك إجرائي ، يقدّم مجموعة متفردة من المواد المترابطة [2].

ويُوصى لدى اعتماد هذا القانون النموذجي بإدخال أقل ما يمكن من التعديلات أو التغييرات عليه. وعلى وجه العموم، أدخلت الدول التي اعتمدت قوانين اشتراعية لهذا القانون تغييرات قليلة نسبيا على نصه، مما يدلّ على أنَّ الإجراءات التي يرسيها تحظى بقبول وتفهّم على نطاق واسع بأنها تشكل أساسا متماسكا للتحكيم التجاري الدولي [3].

أمَّا القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية، فهو نص أكثر اتساما بالطابع المفاهيمي . وهو يستهدف توفير يقين قانوني إضافي على إنشاء مكافئ وظيفي لمفاهيم ورقية الكتابة ، التوقيع والتشريعات التي استندت إلى هذا القانون النموذجي تجسّد مبادئ النص إلى حد بعيد، وإن كان هناك بعض الابتعاد عنه ، لا من حيث الصياغة فقط ، بل حتى في مواءمته للأحكام المعتمَدة أيضا [4]. فقد أنجز في عام 2011 تنقيحٌ لواحد من القوانين النموذجية، هو القانون النموذجي بشأن شراء السلع والإنشاءات والخدمات 1994 عنوانه: قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي، ثم أنجز في عام 2012 دليل الاشتراع المرفق به [5].

---

[1] انظر الموقع الشبكيwww.uncitral.org/uncitral/ar/about/origin.htm مرجع سابق

[2] محمود محمد علي صبره ، المرجع السابق.

[3] -قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي 1985مع التعديلات التي اعتمدت في عام2006.

[4] عمر شهاب , مرجع سابق , ص 27.

[5] حواس الأحمد ،قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، الموقع hawayoo7.com .

ثالثا - الأدلة والتوصيات التشريعية :

ليس من الممكن دائما صياغة أحكام معينة في شكل ملائم أو متفرد ، مثل اتفاقية أو قانون نموذجي، لإدماجها في نظم قانونية وطنية ، فكثيرا ما تستخدم النظمُ القانونية الوطنية أساليبَ ومناهج تشريعية واسعة التباين في حل مسألة معيّنة ، وقد لا تكون الدول مستعدّة بعدُ للاتفاق على نهج واحد أو قاعدة مشتركة، كما قد لا تتوافق الآراء حول الحاجة إلى إيجاد حل موحّد لمسألة معينة ، أو قد تكون هناك درجات مختلفة من توافق الآراء حول المسائل الأساسية المتعلقة بموضوع معيّن وكيف ينبغي معالجتها. وفي تلك الحالات، قد يكون من المناسب ألا يُسعى إلى وضع نص موحّد، بل أن يُحصر العمل في وضع مجموعة مبادئ أو توصيات تشريعية [1].

وسعياً إلى بلوغ هدف المناسقة المنشود ، وتقديم نموذج تشريعي، ينبغي للمبادئ أو التوصيات ألا تكتفي بذكر أهداف عامة؛ فيمكن أن يقدّم النص مجموعة من الحلول التشريعية المحتملة لمسائل معيّنة، ولكن ليس بالضرورة مجموعة واحدة من الحلول النموذجية لتلك المسائل.وفي بعض الحالات ، قد يكون من المناسب إدراج خيارات مختلفة، تبعا لاعتبارات السياسة العامة الواجب تطبيقها [2].

وتظهر مساهمة اللجنة في تطوير التجارة الولية فيما توصلت إليه من توصيات من خلال المؤتمرات التي تعقدها وتشكل التوصية مصدرا لتحديد مدى إمكانية تطبيق قواعد التجارة الدولية ، والتي تكلف المنظمة بوضع خطط العمل . وتكليف المنظمات الدولية والحكومات والهيئات التشريعية بإجراء الدراسات ووضع التصورات لإعادة النظر في مدى ملاءمة القوانين واللوائح التنظيمية والمراسيم وما شابه ذلك من النصوص التشريعية في ميدان معين ولتحديث تلك القوانين أو وضع قوانين جديدة لها . وكانت أول توصية تشريعية صادرة عن الأونسيترال قد اعتمدت في عام

[1] دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي , مرجع سابق، ص16.
[2] محمود محمد علي صبره ، المرجع السابق.

1985 لتنشيط إعادة النظر في الأحكام التشريعية المتعلقة بالقيمة القانونية للسجلات الحاسوبية [1].

رابعا - الأحكام النموذجية

عندما يتناول عدد من الاتفاقيات مسألة معينة على نحو قد يستدعي التوحيد والتحديث ، يمكن وضع أحكام نموذجية والتوصية باستخدامها في اتفاقيات تُعدّ في المستقبل وفي تنقيح اتفاقيات قائمة حاليا. وفي عام 1982 ، على سبيل المثال ، صاغت الأونسيترال حكما نموذجيا ينص على وحدة حسابية عالمية ذات قيمة ثابتة أمكن استخدامها ، على وجه الخصوص، في اتفاقية النقل الدولي واتفاقية المسؤولية ، للتعبير عن المبالغ بقيم نقدية[2].

واقترانا بذلك الحكم النموذجي ، اعتمدت الأونسيترال حكمين نموذجيين بديلين لتصحيح مبلغ وارد في اتفاقيةٍ دولية ، هما : بند نموذجي يتعلق بمؤشر الأسعار، وقاعدة إجرائية نموذجية بشأن التعديل تتعلق بحد للمسؤولية. وقد تساعد الأحكام النموذجية أيضا على استكمال حكم وارد في اتفاقيةٍ ما. فاتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية نيويورك 2001 تتضمن مرفقا يتعلق بأحكام قانونية موضوعية اختيارية يستكمِل ما يرد في الاتفاقية من قواعد بشأن تنازع القوانين تتناول مسائل الأولوية [3]. وفي عام 2003 ، اعتمدت الأونسيترال الأحكام التشريعية النموذجية بشأن مشاريع البنية التحتية المموَّلة من القطاع الخاص، التي تستكمل الدليل التشريعي بشأن الموضوع ذاته .

خامسا - وضع الصيغة النهائية للنصوص التشريعية واعتمادها :

بعد أنْ يُعدّ أحدُ الأفرقة العاملة مشروعَ نص اتفاقية أو قانون نموذجي أو أيَّ صك تشريعي آخر، يُعرض مشروع النص على الأونسيترال لكي تنظر فيه أثناء

[1] عمر سعد الله , مرجع سابق , ص 83
[2] محمود محمد علي صبره ، المرجع السابق.
[3] انظر الموقع الشبكي www.uncitral.org/uncitral/ar/about/origin.htm مرجع سابق

دورتها السنوية وقد يكون النص، عند الاقتضاء، مشفوعا بتعليق توضيحي تعدّه الأمانة بغية مساعدة اللجنة والحكومات والمنظمات الدولية في مداولاتها . وعادة ما يُعمّم مشروع النص ، مع التعليق إذا ما أعِدّ على الحكومات وعلى المنظمات الدولية المهتمّة للتعليق عليه قبل الدورة السنوية ذات الصلة [1]. وقد تعدّ الأمانة تجميعاً للتعليقات الواردة وتقدّمه إلى اللجنة لتيسير نظرها في مشروع النص ، وثمة إجراءات مختلفة تُطبَّق على وضع الصيغة النهائية لأنواع مختلفة من النصوص واعتمادها . فإذا كان النصُّ المعني مشروع اتفاقية ، على سبيل المثال ، فإنَّ الأونسيترال لا تستطيع وحدها أن تضع صيغته النهائية، بل يلزم إجراء تتّخذه الجمعية العامة في ذلك الشأن.

مع أنَّ عقد مؤتمر دبلوماسي هو النهج المرغوب فيه ، فإنَّ الجمعية العامة يمكنها أن تقوم بدور مؤتمر للمفوّضين من أجل وضع الصيغة النهائية للاتفاقية واعتمادها وفتح باب التوقيع عليها. أمَّا إذا ما أريد أن يكون مشروع النص قانونا نموذجيا أو دليلا تشريعيا ، فإنَّ الأونسيترال تستطيع بنفسها وضع صيغته النهائية واعتماده رسميا، ولا يلزم أن يعتمده مؤتمر المفوّضين.

ومع أنَّ الجمعية العامة قد تعتمد قراراً بشأن ذلك النص، فإنَّ ذلك القرار عادة ما يعرب عن تأييدها لما قامت به الأونسيترال فيكرّر منطوق مقرّر اللجنة ويوصي الدول بأن توليه الاعتبار الواجب لدى تحديث وإصلاح قوانينها. وقد لا يركز الدليل القانوني حصرياً على صياغة العقود، بل قد يكون له غرض أوسع يتمثل في مناقشة مسائل قد تهمّ أيضا المشرّعين وواضعي اللوائح التنظيمية [2].

ومن الأمثلة على ذلك دليل الأونسيترال القانوني بشأن التحويلات الإلكترونية للأموال 1986 ، الذي يناقش مسائل تتعلق باستخدام وسائل الاتصالات الإلكترونية في تقديم مدفوعات دولية. ومن الأمثلة الأخرى على تلك الوثيقة المرجعية الشاملة التي نشرتها اللجنة في عام 2009 ، وعنوانها " تعزيز الثقة بالتجارة الإلكترونية :

[1] دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مرجع سابق، ص18.
[2] حسام الدين عبد الغني الصغير،المرجع السابق.

المسائل القانونية الخاصة باستخدام طرائق التوثيق والتوقيع الإلكترونية على الصعيد الدولي" ، التي تناقش مختلف العناصر اللازمة لإنشاء إطارٍ قانوني موات للتجارة الإلكترونية [1].

سادسا - أدلة الممارسة العملية والمعلومات الأخرى

جرى إعداد أدلة أخرى لكي يستعملها القضاة وممارسو المهن القانونية، ففي عام 2009 ، اعتمدت اللجنة دليلاً للممارسة العملية هو دليل الأونسيترال العملي بشأن التعاون في مجال الإعسار عبر الحدود. يقدّم هذا الدليل معلومات عن الجوانب العملية في التعاون والتنسيق بشأن قضايا الإعسار عبر الحدود ، ويجمَع على وجه الخصوص معلومات عن الخبرات العملية في التفاوض على اتفاقات بشأن الإعسار عبر الحدود واستعمال تلك الاتفاقات التي تُعرَف أيضاً باسم بروتوكولات. ثم في عام 2011 ، اعتمدت اللجنة نصاً – هو قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي- أعدّ بالعمل مع قضاة وغيرهم من الخبراء في قضايا الإعسار، لتقديم المعلومات والمساعدة إلى القضاة بخصوص المسائل التي تنشأ في إطار القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود[2].

سابعا - الإعلانات التفسيرية :

الإعلان هو مثال آخر على النص الإيضاحي ، إذ يمكن استخدامه للتوصّل إلى تفسير موحّد لنص معيّن أو نصوص معيّنة ، عندما تُملي استصوابَ ذلك التفسير تغيّراتٌ واسعة النطاق في الممارسات التجارية أو تطوّرات في التكنولوجيا أو تباينٌ مستجدّ في التفسير من جانب المحاكم ، أو عوامل أخرى تؤثر في تطبيق النص . وقد يكون مثل هذا الصك مفيدا على وجه الخصوص في حالة الاتفاقية ، حيث يمكن أن يثير تعديلُ النص مشاكل تقنية كبيرة. وقد نُوقشت إمكانية استخدام هذا الأسلوب في سياق اشتراط الكتابة ، الوارد في الفقرة 2 من المادة

[1] عمر سعد الله , مرجع سابق , ص 81.
[2] حسام الدين عبد الغني الصغير تفسير اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع الموقع http://www.f-law.net/law/threads/29024

الثانية من اتفاقية نيويورك ، كما نُوقشت على نحو أعم في سياق تفسير الفقرة 1 من المادة السابعة من تلك الاتفاقية[1].

ثم في نهاية المطاف ، اعتمدت اللجنة توصية بخصوص تفسير المادتين الثانية والسابعة . ونوقشت كذلك مسألة استخدام نص من هذا القبيل للتوصّل إلى تفسير موحّد وذلك في سياق التجارة الإلكترونية واستصواب تفسير عدد من صكوك القانون التجاري الدولي بالإحالة إلى قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية. وقد حُسمت الآن مسألة التفسير تلك باستخدام صك مختلف - هو اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية نيويورك 2005[2].

[1] دليل الأونسيترال حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي مرجع سابق، ص21.
[2] عمر سعد الله , مرجع سابق , ص 80.